كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

التنفيذ الإلكتروني للاعتماد المستندي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

رامي غسان مخلف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د/ رضا السيد عبد الحميد (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ سامي عبد الباقي محمد (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد فاروق وشاحي (**عضواً**)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

١٤٣٨هـ – ٢٠١٦ م

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اســـم الباحـــث : رامي غسان مخلف

عنوان الرسالة : التنفيذ الإلكتروني للاعتماد المستندي

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

اســـم الكليـــة : كلية الحقوق.

الجامعـــــــــة : عين شمس.

سنة التخـــرج :

ســـنة المـــنح : ٢٠١٦

كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : رامي غسان مخلف

عنوان الرسالة: التنفيذ الإلكتروني للاعتماد المستندي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ. د/ رضا السيد عبد الحميد (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ سامي عبد الباقي محمد (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد فاروق وشاحي (عضواً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية
بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة
بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ

ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير والدي الغالي
إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب و بلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض
والدتي الغالية
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة
إخوتي
إلى من وقفوا معي بأشد الظروف ومن حفّزوني
على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس
أصدقائي

إلى مَن حفِظ الود والمحبة ... إلى من كانت لكلماته

وسؤاله عني دور كبير في شد أزري ...

ابن عمي م/ محمد مروان مخلف.

إلى مَن لم تغب عني يومًا مذ أن فارقتها منذ خمس سنوات، إلى من أتوق إلى تقبيل ترابها وأتنفس هواءها، بلدي العزيز سورية أدعو الله أن يضمد جراحها، بلد المحبة والياسمين...

سلامٌ عليك يا وطني ... فإني مشتاقٌ للارتواء من مائك.

إلى من احتضنتني طوال غربتي، إلى من ستبقى الحضن الدافئ لكل العرب، والحصن الحامي للأمة، إلى كنانة الله في أرضه ...

مصر أرض العرب والعروبة.

شكر وتقدير

نشكر الله تبارك وتعالى ونحمده على نعمه التي لا تحصى ولا تعد.

قال تعالى:﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾(سورة إبراهيم)

واعتراف بالفضل لأهله أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سيادة **الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد** أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس، لقبول سيادته رئاسة لجنة الحكم على الرسالة ولتفضل سيادته بالاشراف على الرسالة لذلك أقدم إلى هذا العالم الجليل عظيم شكري وتقديري، وكامل اعتزازي ومودتي وعرفاني بالجميل علي ما بذله معي من جهد ابتغاء وجه الله تعالي من أجل إخراج هذا العمل فسيادته صاحب الفضل في اختيار الموضوع وفي توجيهي ودفعي إلي تحمل مشاق عديدة ولولا مساعدته لي بروح العالم الجليل لما تمكنت من إتمامه وليس هذا غريب عليه فهو صاحب مدرسة متميزة في القانون التجاري والبحري. والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له ...آمين.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان للعالم الجليل سيادة **الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي محمد** أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة، على تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة بعضوية لجنة الحكم على الرسالة وتحمل عناء قراءتها. وتصويب اخطاءها ، فجزاه الله عنى خير الجزاء ونفع بعلمه ووفقه فى الدنيا والآخرة انه سميع مجيب. فلسيادته منى كل الشكر والتقدير.أطال الله في عمره وبارك لنا فيه.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير للعالم الجليل، سيادة **الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي** أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة القاهرة، على تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة في عضوية لجنة الحكم على الرسالة رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله وأعبائه ، فلسيادته مني كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني خير الجزاء، ونفع الله بعلمه رواد العلم والمعرفة، وأدام الله في عمره، ومتعه بالصحة والعافية.وحفظه لنا وللعلماء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير للعالم الجليل، سيادة **الدكتور/ حاتم عبد الرحمن** مدرس القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، على تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة في الإشراف على الرسالة رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله وأعبائه، والذي كان لتوجيهاته السديدة بالغ الأثر في إنجاز هذه الرسالة فلسيادته مني كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحث

مقدمة

من المتعارف عليه أن العمليات التجارية والمالية كانت تتم بطريقة تقليدية (يدوية) مرتكزة على مستندات ورقية، غير أنه في ظل التقدم العلمي المستمر ومواكبة لثورة الاتصالات الإلكترونية التي أضحت من معالم الحياة الاقتصادية في كل مجالاتها كان للبنوك أن تطور أساليب العمل بها والاتصالات فيما بينها وبين العملاء؛ لتستفيد وتطور من أدائها إلى الأفضل والأسرع من خلال الوسائل الإلكترونية المتطورة.

ولقد أمكن بالفعل ربط البنوك إلكترونيًّا من خلال شبكة السويفت العالمية؛ حيث يتم تبادل ملايين الرسائل بين البنوك في جميع أنحاء العالم يوميًّا ما بين إصدار اعتمادات وخطابات ضمان وتحويلات نقدية لصالح البنوك والأفراد والشركات وبما يحقق للتجارة العالمية حرية الانسياب بالسرعة والأمن المطلوبين، وبما يحقق مقولة أن العالم أصبح بالفعل قرية صغيرة.

لهذا – مواكبةً لهذا التطور وامتدادًا لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الثورة التكنولوجية – كان التفكير في تطوير مفهوم التجارة الخارجية للوصول إلى سرعة الحصول على البضاعة وتفادي التأخير في استلام مستندات الشحن واستبدال المستندات الورقية بمفهومها التقليدي وتحويلها إلى مستندات إلكترونية، وكذا التفكير تلقائيًّا في تطوير وسائل نقل المستندات من مُصدر المستند إلى البنوك الفاحصة ثم إلى المستورد، وتحديد أنماط إلكترونية للمستندات تلقى قبولًا دوليًّا لتحقيق هدف آخر كثيرًا ما كان يسعى إليه المتعاملون ألا وهو البعد عن الخلافات التي كانت تَرِدُ كثيرًا على المستندات.

ولتحقيق هدف إصدار ونقل الرسائل إلكترونيًّا كان لابد من ضرورة الربط بين كافة الأطراف المتعاملة في التجارة الدولية (البنوك، والمصدرين، والمستوردين، وشركات الشحن والتأمين، والجمارك، وغرفة التجارة، وأي

جهة حكومية مختصة) من خلال شبكات قوية تحقق هذا الربط، غير أن استخدام شبكات خاصة للاتصالات بين هذه الجهات أمر ذو تكلفة عالية جدًّا لهذا كان لابد من اللجوء إلى استخدام شبكة الإنترنت للاتصال ولتوفير التكاليف الباهظة.

وتفاديًا للاستخدام غير الآمن من خلال شبكة الإنترنت كانت الحاجة ضرورية إلى تأمين الاتصالات ونقل الرسائل والمعلومات المتبادلة من خلال مجموعة من المؤسسات الدولية العملاقة والمتخصصة، مثل: هيئة سويفت الدولية – حيث استطاع نظام سويفت تطوير لغة اتصال موحدة فيما بين البنوك من خلال توحيد رسائل إلكترونية نموذجية؛ الأمر الذي سمح بتقليص نسبة الخطأ ومعالجة بنكية آلية للمعلومات – ونظام بوليرو للاتصالات ونقل المعلومات، ونظام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI.

أخيرًا، ولتحقيق هدف إصدار ونقل المستندات إلكترونيًّا كان لابد من تعديل الأعراف والتشريعات الدولية وكذا القوانين والتشريعات والأعراف المحلية بما يتوافق مع الطبيعة الجديدة للمستندات الإلكترونية التي تختلف بالطبع عن المستندات الورقية.

وبناء على ما تقدم فقد قامت غرفة التجارة الدولية في باريس بإصدار اللائحة الإلكترونية للأعراف والقواعد المنظمة للاعتمادات Eucp 600، والتي تعد مكملة للائحة الأعراف والقواعد المنظمة (٦٠٠) لعام ٢٠٠٧ بغرض مواكبة التطور الذي حدث في ثورة الاتصالات التكنولوجية وتحديد وتنظيم دور ومسئولية البنوك المتعاملة في إصدار وإرسال وفحص المستندات الإلكترونية والتعامل معها.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى أن الاعتماد المستندي يشكل في الوقت الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب المصدر (البائع) والمستورد (المشتري) في ميدان التجارة الدولية، فهو يحقق التوازن إلى حد كبير بين مصالحهم المتعارضة.

فعن طريق الاعتماد المستندي الذي يلعب البنك فيه دورًا أساسيًّا يمكن طمأنة المشتري بأن يستلم بضاعته في الزمن المحدد والمكان المعين ولا يكون البنك ملتزمًا بدفع الثمن إلا بعد تسلمه مستندات تبيِّن قيام البائع بتنفيذ كافة الالتزامات التي يفرضها عليه خطاب الاعتماد، وفي الوقت نفسه فإن الاعتماد المستندي يُطمئن البائع إلى أنه سيقبض ثمن البضاعة والنفقات التي أنفقها بمجرد تسليم المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد إلى البنك المنفذ للاعتماد.

وباعتبار أن الاعتماد المستندي هو الشريان الذي تنبض من خلاله البيوع الدولية؛ فقد دفع ذلك غرفة التجارة الدولية إلى العمل على تطوير القواعد والأعراف الموحدة في محاولة من جانبها لدرء الخلافات الناشئة عن تطبيق الاعتماد المستندي فقامت بوضع العديد من القواعد حتى أصدرت الأعراف والقواعد الموحدة (٦٠٠) عام ٢٠٠٧، وتعد الإصدار الأخير حتى تاريخه في سلسلة إصدارات الغرفة في هذا الشأن.

كما تعود أهمية البحث إلى محاولة وضع عملية الاعتماد المستندي (من حيث إصدار الاعتماد، وتقديم المستندات، وتنفيذ الاعتماد) في إطار إلكتروني تماشيًا مع التقدم العلمي الحاصل وإن كان ذلك يؤدي أحيانًا إلى الاصطدام بالقوانين والتشريعات المحلية للدول.

صعوبات البحث:

واجه الباحث العديد من الصعوبات أهمها:

١- قلة المراجع القانونية المتخصصة التي تناولت موضوع الاعتماد المستندي بصيغته الإلكترونية؛ إذ إن غالبية الدراسات اقتصرت في تناولها للاعتماد المستندي بالصيغة الورقية فقط.

٢- قلة الأحكام القانونية والتطبيقات القضائية التي تصب في الموضوع؛ وربما ذلك راجع إلى عدم شعور المشتري أو البائع بالارتياح من استخدام الوسائل الإلكترونية في عملية الاعتماد المستندي.

منهجية البحث:

من أجل معالجة الإشكاليات والتساؤلات التي يطرحها موضوع البحث اتبعنا العديد من المناهج العلمية في البحث، وذلك حسبما تقتضيه كل جزئية مدروسة منه؛ فأحياناً اتبعنا المنهج الوصفي، ومرات أخذنا بالأسلوب التحليلي، وفي حالات أخرى سلكنا المنهج النقدي من خلال التعليق على بعض النصوص القانونية.

خطة البحث:

قُسِّمَ هذا البحث إلى فصل تمهيدي وبابين على النحو التالي:

الفصل التمهيدي:

الأحكام العامة للاعتماد المستندي ومدى تأثره بالتطور التكنولوجي:

المبحث الأول: الأحكام العامة للاعتماد المستندي.

المبحث الثاني: الأنواع المختلفة للاعتماد المستندي.

المبحث الثالث: أثر التطور التكنولوجي على الاعتماد المستندي.

الباب الأول:

دور المستندات في تنفيذ الاعتماد المستندي:

الفصل الأول: خطاب الاعتماد ودوره في تحديد المستندات الواجب تقديمها:

المبحث الأول: الإصدار الإلكتروني لخطاب الاعتماد.

المبحث الثاني: تقديم المستندات الإلكترونية.

الفصل الثاني: المشكلات المتعلقة بالمستندات الإلكترونية والمبادئ العامة التي تحكم فحص المستندات:

المبحث الأول: المشكلات المتعلقة بالمستندات الإلكترونية.

المبحث الثاني: المبادئ العامة التي تحكم فحص المستندات.

الباب الثاني:

فحص المستندات الرئيسية وتسوية الاعتماد المستندي:

الفصل الأول: فحص المستندات الرئيسية:

المبحث الأول: سند الشحن الإلكتروني.

المبحث الثاني: الفاتورة التجارية ومستند التأمين.

الفصل الثاني: تسوية الاعتماد المستندي:

المبحث الأول: موقف البنك من المستندات المخالفة وتنفيذ الاعتماد.

المبحث الثاني: تحويل الأموال إلكترونيًّا عبر شبكة سويفت.

المبحث الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

ثم الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها من خلال البحث.

الفصل التمهيدي
الأحكام العامة للاعتماد المستندي
ومدى تأثره بالتطور التكنولوجي

الفصل التمهيدي
الأحكام العامة للاعتماد المستندي
ومدى تأثره بالتطور التكنولوجي

تمهيد...وتقسيم:

تعد الاعتمادات المستندية من أهم الوسائل في العصر الحديث لتسوية الثمن في المعاملات التجارية الدولية وتنفيذ عقد البيع الدولي، لذلك كان من الطبيعي الاهتمام بهذه العملية المصرفية على المستوى الدولي، حيث أن الاعتماد المستندي يربط في الغالب بين أشخاص من جنسيات ودول مختلفة.

وقبل الخوض في موضوع البحث "التنفيذ الإلكتروني للاعتماد المستندي" لابد من التعرف على الأحكام العامة للاعتمادات المستندية من حيث التعريف، والأهمية، والأطراف، وتمييز الاعتماد المستندي عما يشابهه، وكذلك بيان الأنواع المختلفة للاعتماد المستندي، كما أتطرق أيضًا لبيان مدى تأثر الاعتماد المستندي بالتطور التكنولوجي، وموقف القواعد والأعراف الدولية الموحدة لسنة ٢٠٠٧ رقم (٦٠٠) من استخدام الوسائل الإلكترونية، ومدى إلزامية هذه القواعد، وما هي دواعي التفكير باستخدام الوسائل الإلكترونية في الاعتماد المستندي، وعلى ذلك سأقسِّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأحكام العامة للاعتماد المستندي.

المبحث الثاني: الأنواع المختلفة للاعتماد المستندي.

المبحث الثالث: أثر التطور التكنولوجي على الاعتماد المستندي.